رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يقيل يوآف غالانت من منصبه ويعيّن يسرائيل كاتس وزيرا للأمن

● غالانت : "إقالتي جاءت بسبب 3 قضايا: الاولى - الخدمة العسكرية، الثانية - واجبنا الاخلاقي بإعادة المختطفين، الثالثة - اقامة لجنة تحقيق"

Photo by DEBBIE HILL-POOL-AFP via Getty Images

● رؤساء احزاب المعارضة : "الهدف من إقالة غالانت تمويل المتهربين من الخدمة العسكرية وردع المحققين في القضايا الأمنية"

أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، منتصف الأسبوع، إقالة وزير الأمن يوآف غالانت من منصبه، فيما عيّن وزير الخارجية يسرائيل كاتس بدلاً منه. كما أعلن نتنياهو تعيين جدعون ساعر في منصب وزير الخارجية خلفا لكاتس.

وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو : "التزامي الأعلى كرئيس لوزراء إسرائيل هو الحفاظ على أمن إسرائيل وتحقيق النصر الكامل. في خضم الحرب، تزداد الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الثقة الكاملة بين رئيس الوزراء ووزير الأمن . للأسف، رغم أن الثقة كانت موجودة في الأشهر الأولى من الحملة وكان هناك تعاون مثمر، إلا أن هذه الثقة تصدعت بيني وبين وزير الأمن في الأشهر الأخيرة". على صعيد متصل، فجرت اقالة غالانت مظاهرات في تل ابيب، حيفا، القدس وغيرها، وأغلق متظاهرون طريق أيالون عند مفرق "هشالوم" في تل أبيب، وشهدت بعض الاحتجاجات مواجهات واعتقالات.

غالانت : "إقالتي جاءت بسبب 3 قضايا: الاولى - الخدمة العسكرية، الثانية - واجبنا الاخلاقي بإعادة المختطفين، الثالثة - اقامة لجنة تحقيق"

وفي وقت لاحق، أدلى وزير الأمن يوآف غالانت بتصريح لوسائل الإعلام من "الكرياه" عن إقالته الدراماتيكية من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو . وقال غالانت في بداية حديثه: "لقد أوضحت هذا المساء لرئيس الوزراء، أن أولوياتي كانت وستظل ثابتة وواضحة – دولة إسرائيل، الجيش الإسرائيلي، ونظام الأمن – وبعد ذلك مستقبلي الشخصي فقط". وأضاف غالانت : "تأتي الإقالة بسبب ثلاثة أمور: الأول هو موقفي الحازم بأن كل شخص في سن التجنيد يجب أن يتجند. هذه القضية ليست مجرد قضية اجتماعية، بل هي القضية الأكثر مركزية لوجودنا ومستقبلنا، أمن دولة إسرائيل ".

الثاني، بحسب قوله، "هو الالتزام بإعادة المختطفين لدى حماس. يجب علينا القيام بذلك بسرعة وهم على قيد الحياة". الموضوع الثالث، وفقا لغالانت، هو "عدم إقامة لجنة تحقيق رسمية في مجزرة 7 أكتوبر. استنتاج العبر ، قلت إنني مسؤول عن نظام الأمن. عن الانتصارات وعن الإخفاقات. فقط تحقيق صادق سيسمح لنا باستخراج العبر ".

رؤساء احزاب المعارضة : "الهدف من إقالة غالانت تمويل المتهربين من الخدمة العسكرية وردع المحققين في القضايا الأمنية"

على صعيد متصل، عقد رؤساء أحزاب المعارضة مؤتمرا صحفيا خاصا أول أمس الأربعاء، في اعقاب قيام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بإقالة وزير الأمن يوآف غالانت من منصبه. وأكد رئيس المعارضة، رئيس حزب "يش عتيد" يائير لبيد، ورئيس حزب "همحنيه هممלחתي" بيني غانتس، ورئيس حزب "هديموقراطيم" يائير جولان، ورئيس حزب "يسرائيل بيتينو" أفيغدور ليبرمان – أكدوا أن الهدف الرئيسي من وراء اقالة غالانت هو تهرّب اليهود المتشددين من الخدمة العسكرية، وألمحوا إلى أن هناك صلة بين توقيت إقالة غالانت والقضايا الأمنية الخطيرة التي يتم التحقيق فيها بمكتب رئيس الوزراء. وافتتح رئيس المعارضة المؤتمر قائلا، إن "إقالة وزير الأمن غالانت هو عمل جنوني من قبل رئيس حكومة غير كفؤ. في خضم الحرب، وبينما تحارب إسرائيل على سبع جبهات، أضعف نتنياهو الجيش والقوات المقاتلة، فقط من أجل تمرير قوانين التهرب من الخدمة العسكرية". وتابع لبيد قائلا: " اقالة غالانت لم تأت بسبب خلافات مهنية، فقط في الأسبوع الماضي وقف نتنياهو هنا في الكنيست وتحدث عن اغتيالات نصر الله وهنية والسنوار والضيف، ومن ثم أقيل وزير الأمن الذي قاد كل هذه النجاحات. نتنياهو غير مؤهل، ولا يستطيع قيادة إسرائيل في زمن الحرب. لا يمكن للمقاتلين أن يثقوا به. كان لديه خيار، واختار العار".

إسرائيل تبلغ الأمم المتحدة بإلغاء الإتفاق مع "الأونروا"

أبلغ وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، منتصف الأسبوع، الأمم المتحدة بإلغاء الاتفاقية من عام 1967 بين إسرائيل ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا". ويأتي ذلك بعد نحو أسبوع من تصويت الكنيست على قانون يحظر نشاط الأونروا في اسرائيل. وأمر كاتس المدير العام لوزارته، يعقوب بليتشتاين، بإبلاغ الأمم المتحدة بالقرار بإلغاء الاتفاقية. وقوبل القرار بحظر أنشطة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بإدانات عربية ودولية واسعة. وحذرت دول ومنظمات "من العواقب الوخيمة التي سيترتب عليها حظر أنشطة الأونروا في الأراضي الفلسطينية وما سيتسبب به من زيادة معاناة ملايين المدنيين الذين يعتمدون على خدمات الأونروا في مجالات التعليم والصحة والإغاثة، مما يهدد حياتهم وسلامتهم".

الكشف عن قضية أمنية تهز الحلبة السياسية في اسرائيل :

التحقيق في تورط مساعد لنتنياهو في تسريب وثائق سرية عن غزة

هزت قضية يشتبه في أنها عملية تسريب لوثائق سرية تتعلق بالحرب في قطاع غزة، تورط فيها أحد مساعدي رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو – هزّت الساحة السياسية في إسرائيل وأثارت غضب عائلات المختطفين المحتجزين لدى حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) وسط ضغوط من أجل التوصل إلى اتفاق لإعادتهم.

ويبلغ عدد المشتبه بهم في القضية أربعة. المشتبه به الرئيسي هو إيلي فيلدشتاين، المتحدث باسم رئيس الوزراء للشؤون الأمنية في العام الأخير. وفيلدشتاين هو ضابط سابق في "المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي" والناطق السابق باسم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وتم معه اعتقال عدد من جنود الاحتياط في مناصب سرية في جهاز الأمن، ولم تنشر أسماؤهم في هذه المرحلة بقرار المحكمة خوفا من الإضرار بأمن الدولة.

وتتكشف تفاصيل القضية ببطء بسبب أمر بحظر النشر على معظم التفاصيل المتعلقة بالقضية، لكن حكما قضائيا قضى برفع أمر حظر النشر جزئيا، قدّم لمحة أولية عن القضية. وجاء في حكم أصدرته محكمة الصلح في ريشون لتسيون مطلع الأسبوع "تم أخذ معلومات مخابراتية تتسم بالسرية والحساسية من أنظمة الجيش الإسرائيلي وأُخرجت بشكل غير قانوني، وهو ما يمكن أن يكون قد تسبب في أضرار جسيمة لأمن الدولة وشكل خطرا على مصادر المعلومات".

رئيس الدولة يجري محادثات هاتفية مع رؤساء سلطات محلية عربية من بينها شفاعمرو، طمرة، شعب، رهط والطيرة

قام رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ باجراء محادثات هاتفية للعديد من رؤساء البلديات والمجالس من المجتمع العربي "بهدف الاطمئنان على سلامة المواطنين ودعمهم وتشجيعهم في الايام العصيبة التي تمر على الدولة"، بحسب بيان عممه مكتب رئيس الدولة. ومن بين الرؤساء الذين قام رئيس الدولة باجراء مكالمات معهم، رؤساء : شفاعمرو، طمرة، رهط، شعب، الطيرة، مجد الكروم، بسمة طبعون، كسرى سميع، طوبا زنغرية، دير الاسد. وفي اعقاب هذه المحادثات وتوجهات اخرى قام رئيس الدولة بالتوجه الى هيئة الطوارئ الوطنية مطالبا بتوفير المزيد من الملاجئ العامة للبلدات العربية .

ويفيد مراسل صحيفة بانوراما نقلا عن مكتب رئيس الدولة بان "مكتب رئيس الدولة في تواصل دائم ومستمر مع السلطات المحلية العربية والجمعيات المدنية لمتابعة قضايا المجتمع العربي".